

## تحريم استخدام الأطفال في الحرب

### في الشريعة الإسلامية

وأثره على القانون الدولي الإنساني ونظام المحكمة الجنائية الدولية

الأستاذ/ عزوزي عبدالمالك (\*)

#### مقدمة :

اهتمت الشريعة الإسلامية بمسألة استخدام الأطفال في الحرب ولم يكن هذا الاهتمام خاصاً بالأطفال المسلمين المسموح لهم بحمل السلاح فقط ، بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بمدى جواز قتل الأطفال المقاتلين وغير المقاتلين في صفوف العدو ، وقد فصل الفقهاء المسلمون الأحكام الخاصة بهذه الفئة مستندين إلى آيات قرآنية من الكتاب الحكيم ، وأحاديث ثابتة صحيحة من السنة النبوية وردت في هذا السبيل ، وذلك بغية إرساء مبدأ تحريم ، أو منع استخدام الأطفال في الحرب ، وحددوا السن الواجب بلوغها للسماح لهذه الفئة بحمل السلاح والقتال في صفوف الجيش الإسلامي . وبعد النصف الثاني من القرن العشرين ، اهتمت فروع القانون الدولي ، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وكذلك نظام المحكمة الجنائية الدولية بهذه المسألة ، وأعطتها أولوية واهتماماً كبيرين .-

ويطرح هذا الموضوع التساؤل التالي :

ما هو الدور الذي لعبته الشريعة الإسلامية في تطوير قواعد القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي الجنائي فيما يتعلق بتحريم استخدام الأطفال في الحرب ؟

---

(\*) باحث دكتوراه بجامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر .

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتبع الخطة التالية :

المبحث الأول: تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول : تحريم استخدام الأطفال في الحرب في السنة النبوية .

المطلب الثاني : مبررات تحديد الأفق العمري للتحاق الأطفال بالجيش الإسلامى .

المبحث الثانى : أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة

الإسلامية على القوانين الوضعية .

المطلب الأول : أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على

القانون الدولى الإنسانى .

المطلب الثانى : أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على

نظام المحكمة الجنائية الدولية .

المبحث الأول : تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية .

سنتطرق فى هذا المبحث إلى القاعدة العامة فى تحديد السن الشرعية لضم

الأطفال المسلمين إلى الجيش الإسلامى والسماح لهم بالقتال جنباً إلى جنب مع آبائهم

وإخوانهم فى الدين، كما سنتطرق إلى الأسس التى اعتمدها الرسول ﷺ والفقهاء

المسلمين من بعده لتحديد الأفق العمري لدى الأطفال للتحاق بصفوف الجيش

الإسلامى .

المطلب الأول: تحريم استخدام الأطفال في الحرب في السنة النبوية .

قال ابن هشام فى السيرة النبوية: إن رسول الله ﷺ أجاز سمرة بن جندب

الفزارى، ورافع بن خديج، وهما ابنا خمس عشرة سنة، وكان قد ردهما، فقبل له: يا

رسول الله إن رافعا رام، فأجازه، فلما أجاز رافعاً قيل له: يا رسول الله، فإن سمرة يصرع

رافعاً، فأجازه، ورد رسول الله: أسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، والبراء بن عازب، وعمرو بن حزم، وأسيد بن ظهير، ثم أجازهم يوم الخندق وهم أبناء خمس عشرة سنة<sup>(١)</sup>.

وكان رسول الله ﷺ قد رد رافع بن خديج يوم بدر لأنه استصغره، وأجازه يوم أحد<sup>(٢)</sup>.

وقال بن عبد بر في الاستيعاب: كان رسول الله ﷺ يستعرض الغلمان في البعث، فمر به غلام فأجازه في البعث، وعرض عليه سمرة بن جندب من بعده فرده، فقال سمرة: يا رسول الله، لقد أجزت غلاماً ورددتني، ولو صارعتَه لصرعتَه. فقال رسول الله ﷺ: «فصارعه» قال: فصارعتَه فصرعتَه. فأجازني رسول الله ﷺ في البعث<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع المحدثون أن عبد الله بن عمر رضی الله عنه لم يشهد بدرأً واختلفوا في شهوده أحداً، والصحيح أن أول مشاهدته الخندق، قال الواقدي: كان عبد الله بن عمر رضی الله عنه يوم بدر ممن لم يحتلم، فاستصغره رسول الله ﷺ ورده، ويروى عن نافع أن رسول الله ﷺ رده يوم أحد؛ لأنه كان ابن أربعة عشرة سنة، وأجازه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة<sup>(٤)</sup>.

ويتضح ذلك جلياً في الحديث الوارد في الصحيحين عن بن عمر رضی الله عنها أن النبي ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربعة عشرة سنة فلم يجزه، وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه<sup>(٥)</sup>.

١ - عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، الجزء الثالث، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ص ٢٩.

٢ - بن عبد بر، الإستيعاب في أسماء الأصحاب، الجزء الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٢٨٧.

٣ - نفس المرجع، ص ٣٩٢، ٣٩٣.

٤ - نفس المرجع، ص ٥٦٩.

٥ - رواه البخاري: ٤٠٩٧. ومسلم: ١٨٦٨.

كما استصغر رسول الله ﷺ عمير بن أبي وقاص «أخو سعد بن أبي وقاص» يوم بدر وأراد أن يرده فبكى، ثم أجازته بعد، فقتل يومئذ وهو ابن ستة عشرة سنة. وقد قتله عمرو بن عبد ود<sup>(٦)</sup>.

أما بالنسبة لما رواه البخارى، عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال: بينما أنا واقف في الصف يوم بدر، فنظرت عن يميني وعن شمالي، فإذا أنا بغلامين من الأنصار حديثة أسنانهما تمنيت أن أكون بين أضلع منهما، فغمزني أحدهما فقال: يا عم هل تعرف أبا جهل؟ قلت: نعم، ما حاجتك إليه يا ابن أخي؟ قال: أخبرت أنه يسب رسول الله ﷺ، والذي نفسى بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا، فتعجبت لذلك، فغمزني الآخر فقال لي مثلها، فلما أنشب أن نظرت إلى أبي جهل يجول في الناس قلت: ألا إن هذا صاحبكما الذي سألتماني، فابتدراه بسيفهما حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه فقال: «أيكما قتله» فقال كل واحد منهما: أنا قتلته. فقال «هل مسحتما سيفيكما» قالوا: لا. فنظر في السيفين فقال: «كلاكما قتله، سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح» وكانا معاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح<sup>(٧)</sup>.

فالموضح أن هذين الغلامين قد بلغا الحلم وكان عمرهما أكبر من خمس عشرة أو ست عشرة سنة وإلا لما أجازهما رسول الله ﷺ وردهما فيمن رد مع عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

المطلب الثاني: مبررات تحديد الأفق العمرى لدى الأطفال لالتحاق بالجيش

الإسلامي.

٦ - بن عبد بر، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١١٩ أنظر كذلك مستدرك الحاكم، حديث رقم ٤٨٦٤ .

٧ - رواه البخارى، حديث رقم ٣١٤١ .

جاء فی تفسیر ابن کثیر أن عمر بن عبد العزیز لما بلغه الحدیث الذی رواه البخاری عن بن عمر رضی الله عنهما «عرضت علی النبی ﷺ یوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم یجزنی، وعرضت علیه یوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازنی» قال: «إن هذا الفرق بین الصغیر والكبیر»<sup>(٨)</sup>، وجاء قول ابن کثیر هذا فی تفسیره للآیه السادسة من سورة النساء ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ﴿٦﴾ «النساء».

وعن ابن عمر قال: «عرضنی رسول الله ﷺ یوم أحد فی القتال، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم یجزنی، وعرضنی یوم الخندق، وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنی»<sup>(٩)</sup>. قال نافع: قدمت علی عمر بن عبد العزیز وهو یومئذ خلیفة، فحدثته هذا الحدیث، فقال إن هذا الحد بین الصغیر والكبیر، فکتب إلی عماله أن یفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة ومن كان دون ذلك فاجعلوه فی العیال»<sup>(١٠)</sup>.

ویقول علاء الدین الکسانی: وأما بیان من یفترض علیه الجهاد فنقول إنه لا یفترض إلا علی القادر علیه فمن لا قدرة له لا جهاد علیه؛ لأن الجهاد بذل الجهد، وهو الوسع والطاقة بالقتال، أو المبالغة فی عمل القتال، ومن لا وسع له کیف یبذل الوسع والعمل، فلا یفرض علی الأعمى والأعرج، والزمن والمقعد، والشیخ الهرم، والمریض والضعیف، والذی لا یجد ما ینفق، قال الله سبحانه وتعالی: ﴿لَیْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ «النور»، وقال - سبحانه وتعالی: ﴿لَیْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا یَجِدُونَ مَا یُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ﴿٩١﴾ «التوبة»، إذا

٨ - ابن کثیر، تفسیر القرآن العظیم، الجزء الأول، دار الکتب الحدیث، بدون مکان نشر، بدون تاریخ نشر، ص ٤٤٢ .

٩ - رواه مسلم ١٨٦٨ .

١٠ - مسلم ابن الحجاج، صحیح مسلم، الجزء الثالث، دار الکتب العلمیة، بیروت، لبنان، ١٩٩١، ص ١٤٩٠ .

نصحو الله ورسوله فقد عذر الله -- جل شأنه هؤلاء بالتخلف عن الجهاد ورفع الحرج عنهم، ولا جهاد على الصبي والمرأة، لأن بنيتهما لا تحتل الحرب عادة<sup>(١١)</sup>.

ويشترط في الجهاد البلوغ؛ لأن البلوغ شرط من شروط التكليف بالأحكام الشرعية أصلاً<sup>(١٢)</sup>.

قال الشافعي رحمه الله في هذا الصدد: أنه لا يفرض الجهاد على مملوك ولا أنثى ولا على من لم يبلغ، واستند في ذلك إلى حديث رد ابن عمر يوم أحد، واستند أيضاً إلى أن النبي ﷺ حضر معه في غزوه عبید ونساء وغير بالغين فرضخ لهم ولم يسهم لهم وأسهم لضعفاء أحرار وجرحى بالغين فدل على أن السهمان، إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل ذلك على أن لا فرض على غيرهم في الجهاد<sup>(١٣)</sup>.

إن تفصل الفقهاء يسمح لنا بالقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمد على سن الخامسة عشرة سنة لتحديد الأفق العمري الأدنى لإشراك الأطفال في القتال، وضمهم إلى صفوف الجيش الإسلامي، كانت بسبب أن هذه هي السن الطبيعية والبيولوجية للبلوغ.

المبحث الثاني: أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية.

سننترق في الجزء الثاني من هذا البحث إلى أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية، وتتمثل القوانين الوضعية في

١١ علاء الدين الكسائي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية الجزء السابع، ص ٩٨.

١٢ محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، دار البيارق، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص ٩٩٥.

١٣ - الإمام الشافعي، مختصر كتاب الأم في الفقه، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ص ٤١٥.

القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م وبروتوكولاها لسنة ١٩٧٧م، كما سنتعرض إلى أثر الشريعة الإسلامية على نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية.

**المطلب الأول، أثر تحریم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على القانون الدولي الإنساني.** من المعلوم أن الدول تلجأ إلى استخدام الأطفال في قواتها المسلحة لأسباب عديدة منها، أن الأطفال في سن المراهقة لا يعرفون المخاطر الناجمة عن العمليات العسكرية، وأنهم يقومون بأعمال ومغامرات قد لا يقوم بها جنود نظاميون، كما أن الأطفال مولعون بالعمل العسكري، ويعتقدون أن هذا العمل من الأعمال البطولية التي تنفذ رغباتهم وهواياتهم، كما تلجأ الدول إلى تجنيد الأطفال في القوات المسلحة للقيام بالأعمال الخدمية<sup>(١٤)</sup>.

وفي النزاعات المسلحة الدولية مثل الاحتلال، يعترف للأطفال المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية بصفة المقاتلين خلافا للأشخاص المدنيين، ويتمتعون في حالة أسرهم بوضع أسير الحرب وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب<sup>(١٥)</sup>.

ولم تتعرض اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين لوضعية الأطفال المشاركين مباشرة في العمليات العدائية إلا أن البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف والموقعين سنة ١٩٧٧م قد غطيا هذا النقص، بنصهما على قواعد خاصة تحكم وضعية هؤلاء الأطفال<sup>(١٦)</sup>.

١٤ - عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٤٣.  
١٥ - الحماية القانونية للأطفال في النزاعات المسلحة، مطبوعة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم الخدمات الاستشارية، ص ١ متوفر على الرابط التالي:

[http://www.icrc.org/ara/assets/files/other/ang\\_03-03\\_juridique\\_newlogo\\_ara.pdf](http://www.icrc.org/ara/assets/files/other/ang_03-03_juridique_newlogo_ara.pdf)

١٦ - دليل التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز الإقليمي للإعلام، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص ٥٣.

وقد حرم القانون الدولي الإنسانى بموجب الأحكام الواردة فى بروتوكولى جنيف لسنة ١٩٧٧م الملحقين باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م حرم تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر فى القوات أو الجماعات المسلحة، وحرر السماح لهم بالمشاركة فى الأعمال العدائية<sup>(١٧)</sup>.

ونفس الأحكام جاء بها البروتوكول الإضافى الأول لسنة ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩م حيث جاء فيه:

«يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة، التى تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة فى الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف بوجه خاص، أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار فى قواتها المسلحة، ويجب على أطراف النزاع فى حالة تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا الثامنة عشرة، أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً<sup>(١٨)</sup>.

حيث إن اشتراك الأطفال فى النزاع المسلح ممن لم يبلغوا سن الخامسة عشرة، ووقعوا فى قبضة العدو فإنهم يظلون مستفيدين من الحماية الخاصة سواء كانوا أولم يكونوا أسرى حرب<sup>(١٩)</sup>.

ولم تكن أحكام القانون الدولي الإنسانى وحدها من اهتمت بتحديد الأفق العمرى لإشراك الأطفال فى الحرب، فقد اهتمت به كذلك اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م والتى جاء فيها: «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكى تضمن ألا يشترك الأطفال الذين لم يبلغ سنهم الخامسة عشرة اشتراكا مباشرا فى الحرب»<sup>(٢٠)</sup>.

١٧ - المادة ٤ / ٣ من البروتوكول الإضافى الثانى لسنة ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م.

١٨ - المادة ٧٧ / ٢ من البروتوكول الإضافى الأول لسنة ١٩٧٧ المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية والملحق باتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩م.

١٩ - المادة ٧٧، من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف ١٩٧٧م.

٢٠ - المادة ٣٨ / ٢ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م.

كما فرضت اتفاقية حقوق الطفل على الدول الأطراف فيها أن تمتنع عن تجنيد أى شخص لم تبلغ سنه الخامسة عشرة فى قواتها المسلحة، وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم الخامسة عشرة ولم يتجاوزوا الثامنة عشرة، يجب على الدول الأطراف أن تعطى الأولوية لمن هم أكبر سناً<sup>(٢١)</sup>.

إن ما يمكن استخلاصه من التعرض لأحكام القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان والمتعلقة بتحديد الأفق العمرى لإشراك الأطفال فى الحرب نجدها قد اعتمدت نفس السن التى حددها الرسول ﷺ قبل أربعة عشرة قرناً من الزمن ومنذ غزوة بدر، وكان الأفق العمرى المحدد من طرف الرسول الكريم بخمس عشرة سنة كاملة هو الأفق الذى اعتمده قواعد البروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧م والملحقين باتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩م، واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م.

كما أن أعمال وأقوال الرسول ﷺ كانت تشير إلى أنه قد اختار فى بعض الغزوات من بين الأطفال البالغين من العمر خمس عشرة سنة ولم يبلغوا الثامنة عشرة من هم أمهر فى الرماية أو أصلب قوة، وهونفس الحكم الذى جاءت به قواعد القانون الدولى الإنسانى أو اتفاقية حقوق الطفل.

وإن دل هذا الأمر على شىء فإنه يدل على الأثر الكبير الذى تركته الشريعة الإسلامية على قواعد القانون الدولى الإنسانى وقواعد القانون الدولى لحقوق الإنسان والمتعلقة بتحديد الأفق العمرى الأدنى لإشراك الأطفال فى الأعمال العدائية القتالية.

والسؤال المطروح هنا هو: ما هى ردة فعل هؤلاء الذين يطعنون فى الدين الإسلامى الحنيف بقولهم إنه دين عنف وإرهاب ولم يعرف الرحمة والرأفة فى الحرب؟ بعد ما يعلموا أن أحكام قوانينهم التى يعتبرونها سامية وجاءت بها الأمم المتمدنة أنها مأخوذة بكامل تفاصيلها من أقوال وأفعال النبى محمد ﷺ، والتى وضعها قبل أن يعرفوا هم أخلاق الحرب بصفة عامة وأخلاق ومبادئ إشراك الأطفال فى العمليات القتالية بصفة خاصة.

٢١ - المادة ٣٨ / ٣ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م.

المطلب الثاني: أثر تحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية على نظام المحكمة الجنائية الدولية.

يعتبر نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية من بين أهم وأكثر الآليات فعالية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فبعد أن نصت أحكام القانونين على تحديد الأفق العمري الأدنى لإشراك الأطفال في العمليات العدائية والمحدد بخمس عشرة سنة كاملة، جاءت أحكام نظام روما الأساسي لتجزم عدم احترام هذه القاعدة، وأدرجت هذا التجريم ضمن جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة الثامنة من نظامها الأساسي.

فقد اعتبر نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة جريمة حرب، سواء تعلق الأمر بنزاع مسلح دولي أو نزاع مسلح غير دولي، حيث جاء في المادة ٨ ب / ٢٦ والمادة ٨ ج ٧ ما يلي :

تعتبر جريمة حرب «تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إجرامياً أو طوعياً في القوات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في العمليات العدائية» (٢٢).

ولا يفرق نظام روما الأساسي في تجريم إشراك الأطفال في الحرب بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية ويعتبر نزاعاً مسلحاً دولياً كل نزاع يكون بين دولتين أو أكثر أوفى حالة الشعوب التي تناضل ضد التمييز العنصري، أو الشعوب التي تكافح ضد التسلط الاستعماري (٢٣)، وتعتبر نزاعات مسلحة غير دولية تلك النزاعات التي تقاتل فيها قوات حكومية ضد قوات منشقة داخل إقليم الدولة الواحدة، أو التي تقاتل فيها جماعات مسلحة فيما بينها للسيطرة على نظام الحكم (٢٤).

٢٢ - انظر المادة الثامنة/ب/ ٢٦، وج/ ٧، من نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨م.

٢٣ - راجع المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية.

٢٤ - راجع المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة ١٩٧٧ والمتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

وقد شاءت الصدفة أن يصدر أول حكم للمحكمة الجنائية الدولية بإدانة أحد المجرمين وهو «توماس لوبانغا ديبلو» من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن جريمة حرب بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٢م وقد أذانت المحكمة «توماس لوبانغا ديبلو» بالسجن لمدة أربع عشرة سنة كاملة، تطبيقاً لأحكام المادة ٨ ج ٧ من نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية بتهمة تجنيد الأطفال دون سن ١٥ عاماً في القوات الوطنية لتحرير الكونغو (FPLC)، واستخدامهم للمشاركة فعلياً في الأعمال الحربية في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع دولي في الفترة من ١ سبتمبر ٢٠٠٢م حتى ١٣ أغسطس ٢٠٠٣م (٢٥).

إن ما يمكن قوله بعد هذا التفصيل أن نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية وخاصة في المادة ٨ ب / ٢٦ والمادة ٨ ج ٧ والتي تتعلق باعتبار عملية تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزامياً أو طوعياً في القوات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في العمليات العدائية، جريمة حرب تعاقب عليها المحكمة، ما هي إلا تطبيقاً لأحكام وقواعد عرفتها الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشرة قرناً من الزمن و وضع أسسها رسول الله ﷺ، و عرفتها المحكمة الجنائية الدولية سنة ١٩٩٨م بمناسبة التوقيع على نظامها الأساسي بروما الإيطالية.

28 - [http:// www.icc - cpi.int/fr\\_ menus / icc / situations %20 and % 20 cases / situations / situation%20 icc %200104 / related %20 cases / icc %200104 % 20 200106 / Pages / democratic %20 republic %20 of %20the %20 congo. aspx .](http://www.icc-cpi.int/fr_menus/icc/situations%20and%20cases/situations/situation%20icc%200104/related%20cases/icc%200104%20200106/Pages/democratic%20republic%20of%20the%20congo.aspx)

## الخاتمة

لقد تعرضنا في بحثنا هذا الموسوم بتحريم استخدام الأطفال في الحرب في الشريعة الإسلامية وأثره على القانون الدولي الإنساني ونظام المحكمة الجنائية الدولية إلى الأحكام التي عرفت بها الشريعة الإسلامية بهذا الخصوص والتي كان لها دور بارز في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد نظام المحكمة الجنائية الدولية، وقد توصلنا لبعض النتائج المهمة بهذا الخصوص والمتمثلة فيما يلي:

- أن الرسول ﷺ كان أو من حدد الأفق العمري للالتحاق بالجيش الإسلامي والقتال في صفوفه.
- أن الأفق العمري الأدنى في الشريعة الإسلامية هو خمس عشرة سنة.
- أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يختار من بين الأطفال البالغين خمس عشرة سنة فما فوق أمهرهم في الحرب، وأقواهم.
- أن الغرض من تحديد السن الدنيا للالتحاق بالجيش الإسلامي والقتال في صفوفه هو البلوغ.
- أن الثابت في السنة النبوية أن رسول الله ﷺ كان يرد الأطفال غير البالغين والذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة من العمر ولا يجيز لهم المشاركة في القتال.
- أن القانون الدولي الإنساني لم يعرف قاعدة تحدد الأفق العمري الأدنى للالتحاق بالجيش سوى سنة ١٩٧٧م بمناسبة توقيع البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف.

- أن تجريم استخدام الأطفال فی الحرب دون سن الخامسة عشر من العمر تم النص علیه لأول مرة فی القوانين الوضعیة فی نظام روما الأساسی المنشأ للمحكمة الجنائیة الدولیة ، واعتبار ذلك جريمة حرب .

- أن أول حکم فی تجريم استخدام الأطفال فی الحرب وإشراكهم فی العمليات العدائیة صدر بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٢ م .

-- أن للشریعة الإسلامیة دور مهم وبارز فی تطوير قواعد القانون الدولی الإنسانى والقانون الدولى الجنائى ، وخاصة فی تحديد الأفق العمرى الأدنى للمشاركة فی العمليات العدائیة ، والانضمام للجیوش .



## المصادر والمراجع

- ١ - ابن عبد بر، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، الجزء الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
- ٢ - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر.
- ٣ - أبي عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، دار اليقين، مصر، ٢٠٠٩م.
- ٤ - الإمام الشافعي، مختصر كتاب الأم في الفقه، دار الأرقم، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر.
- ٥ - الحماية القانونية للأطفال في النزاعات المسلحة، مرجع سابق.
- ٦ - دليل التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز الإقليمي للإعلام، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.
- ٧ - عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، الجزء الثالث، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، ١٩٩٠م.
- ٨ - عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
- ٩ - علاء الدين الكساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، الجزء السابع.
- ١٠ - فريتس كالس هوفن، ليزبات تسيغفلد، ضوابط تحكم خوض الحرب، مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف سويسرا، ٢٠٠٤م.

١١ - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دليل تفسیری لمفهوم المشاركة المباشرة فی العمليات العدائية بموجب القانون الدولي الإنسانی، الطبعة الأولى، المركز الإقليمي للإعلام القاهرة، الهامش رقم ٧٥، مصر، ٢٠١٠م.

١٢ - محمد خیر هیکل، الجهاد والقتال فی السياسة الشرعية، دار البیارق، الطبعة الثانية، بیروت، لبنان ١٩٩٦م.

### الاتفاقيات الدولية :

- ١ - اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩م.
- ٢ - البروتوكول الإضافی الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٧٧ المتعلق بالنزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي.
- ٣ - البروتوكول الإضافی الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٧٧ المتعلق بالنزاعات المسلحة ذات الطابع غیر الدولي.
- ٤ - اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م.
- ٥ - نظام روما المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨م.

### المواقع الإلكترونية :

- <http://www.icc-cpi.int/fr>
- [www.un.org](http://www.un.org)
- [www.icrc.org](http://www.icrc.org)